المجلّة الدّوليّة للبحث والتّطوير التّربويّ
International Journal of Educational Research and Development
مجلّة علميّة – دوريّة – محكّمة – مصنّفة دوليّاً

دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

The role of the Saudi Authority for Intellectual Property in enhancing the ethical aspects of scientific publishing among faculty members in Saudi universities.

أ. د. حمد بن عبد الله القميزي(١)*
*١- كلية التربية – جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز.
أ. د. لبنى حسين راشد العجمي(٢)*
*٢- كلية التربية – جامعة الملك خالد.

Prof.Hamed Abdullah Algomaizy[*1]
*1- College of Education Prince Sattam University
Prof.Loubna Hussain AlAjmi [*2]
*2- College of Education King Khalid university

Email: gomaizy@gmail.com

الكلمات المفتاحيّة
الملكية الفكرية، الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي.

KEY WORDS
Intellectual Property, Saudi Authority for Intellectual Property, Ethical Aspects of Scientific Publishing.

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث الى دراسة دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودي و دراسة جهود الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية و تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية عن دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي ومن ثم القيام ببناء تصور مقترح لتفعيل دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية

واعتمد تطبيق البحث على استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتحدد مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وتمثلت عينته في أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وتم اختيار الاستبانة أداةً للبحث الحالي؛ وذلك لمناسبتها للإجابة عن أسئلته، وتمثلت أبرز نتائج البحث في أن إجمالي متوسط آراء أفراد عينة البحث حول تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية (٢,٣٩٤)، أي أن هناك إجماع وموافقة من أعضاء هيئة التدريس بنسبة (٧٩,٨٠٪). وفي نهاية البحث تم تقديم تصور مقترح لتفعيل دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

ABSTRACT

This research aims to study the role of the Saudi Authority for Individual Intellectual Property in enhancing the ethical aspects of scientific publishing among faculty members in Saudi universities. It also seeks to examine the efforts of the Saudi Authority for Individual Intellectual Property in promoting the ethical dimensions of scientific publishing among faculty members in Saudi universities. Additionally, the research aims to explore the perceptions of faculty members in Saudi universities regarding the role of the Saudi Authority for Individual Intellectual Property in enhancing the ethical aspects of scientific publishing. Subsequently, it intends to construct a proposed framework to activate the role of the Saudi Authority for Individual Intellectual Property in promoting the ethical dimensions of scientific publishing among faculty members in Saudi universities.The research utilizes a descriptive survey methodology, with the research population comprising all faculty members in Saudi universities. The sample is drawn from faculty members in education colleges, and a questionnaire is chosen as the research tool due to its suitability for addressing the research questions. The key findings of the research indicate that the overall average of the opinions of the research sample regarding faculty members' perceptions of mechanisms for dealing with unethical research behavior and the role of the authority in intellectual property protection is 2.394, signifying consensus and agreement among faculty members at a rate of 79.80%. In conclusion, the research proposes a framework to activate the role of the Saudi Authority for Individual Intellectual Property in enhancing the ethical aspects of scientific publishing among faculty members in Saudi universities.

مقدمة البحث:

يعتبر البحث العلمي أساسًا قويًا في تقدم الأمم وبناء الحضارات، حيث أدركت العديد من الدول أن تقدمها يعتمد على نتائج الدراسات والأبحاث العلمية. تلك الأبحاث تساعد الأفراد في التغلب على مشاكلهم الحياتية وفهم العالم من حولهم. يمثل البحث العلمي ممارسة مهنية متقدمة، ونجاحه يعتمد على العديد من العوامل والإمكانيات البشرية والمادية. تختلف درجات وتخصصات الباحثين، ومستوى نجاح البحث العلمي يعتمد على قدراتهم العقلية ومهاراتهم البحثية وصفاتهم الأخلاقية. تكون نتائج البحث العلمي ذات أثر إيجابي في مجال التخصص، وتعود قيمتها على الباحث نفسه، وعلى التخصص، وعلى المجتمع المحلي والعالمي..

إن البحث العلمي يُعتبر أحد الركائز الرئيسية لتحقيق أهداف الجامعات في مختلف مجالاتها. يستند عليه عملية التدريس والتواصل العلمي بين الباحثين وأعضاء هيئة التدريس، كما يُعَدُّ مؤشراً أساسياً يشير إلى تطور الجامعة ودخولها للمنافسات العلمية. يتمثل ذلك في إنتاج علمي من قبل أعضاء هيئة التدريس والعمادات والمراكز البحثية. ولهذا، وضعت الجامعات استراتيجيات متنوعة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تأليف الكتب ونشر البحوث العلمية في مختلف التخصصات. (الدهشان، ٢٠٢٠).

وتتداخل خصائص البحث العلمي وجودته بين منافع الباحث ومؤسسات الدعم للبحث. عندما تلامس البحوث العلمية قضايا حساسة، يصبح من الضروري وجود أخلاقيات تنظم هذا المجال وتحكمه. يتم ذلك من خلال وضع قواعد وقوانين أخلاقية تضبط البحث العلمي وسلوكيات الباحثين، مما يضمن سير البحث في المسار الصحيح وتحقيق الأهداف المرجوة. تزداد أهمية هذه الجوانب الأخلاقية مع التطورات التقنية الهائلة والوصول السريع للمعرفة والمعلومات، مما يمكن من تبادلها دون الإشارة إلى مصادرها وأصحابها. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر البحث العلمي مهنة ووظيفة مهمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ حيث يعتمدون عليه كوسيلة للترقية في مجال عملهم. ومع ذلك، قد يؤدي هذا إلى تجاوز بعض الباحثين للأخلاقيات المفترضة في البحث العلمي، مثل الأمانة والصدق في الاقتباس، أو التحيز في المنهج البحثي ونتائجه، أو الاستعجال في الإجراءات على حساب الجودة والنزاهة والصدق والأمانة العلمية. (البازعي:٢٠١٨).

وتعمل أخلاقيات البحث العلمي ومبادئها على توجيه سلوكيات الباحث العلمي وتوعية العلماء لضمان مستوى عالٍ من الأخلاقية. تعد من بين الالتزامات الأخلاقية الهامة احترام الملكية الفكرية (Respect for Intellectual Property) حيث تشدد على ضرورة الحصول على الإذن لاستخدام المعلومات أو الطرق أو النتائج قبل نشرها في البحث العلمي. هذا يهدف إلى إعطاء الفضل لأصحابها وحفظ براءة الاختراع وحقوق المؤلفين والناشرين وجميع الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية.

وقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية التي اهتمت بحقوق الملكية الفكرية، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) وتاريخ ١٤٠٩/٤/١٤هـ بشأن الموافقة على نظام براءات الاختراع، ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٠) وتاريخ ١٤١٠/٢/٢٥هـ بالموافقة على نظام حقوق المؤلف، بعدها وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٠/٦/١٧هـ بتشكيل اللجنة الدائمة لحقوق الملكية الفكرية من ممثلين من وزارات وقطاعات مختلفة (مصري، ٢٠١٢).

ويُظهر الاهتمام المتزايد في المملكة العربية السعودية بالملكية الفكرية من خلال إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية في عام ٢٠١٨. يتمثل دور الهيئة في معالجة وتنظيم وتطبيق كافة القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في المملكة، مما يسهم في تعزيز الابتكار المحلي ورفع المستوى الاقتصادي. وتتضمن جهود الهيئة تنظيم حملات إعلامية توعوية حول الملكية الفكرية، بما في ذلك حملة "إنفاذ حق المؤلف" التي تهدف إلى زيادة الوعي بآثار القرصنة الإلكترونية السلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. تلك الجهود تسعى إلى تعزيز فهم المواطنين والمقيمين لأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع الابتكار والتطوير في المملكة العربية السعودية.

إن إتباع أخلاقيات ومبادئ البحث العلمي يعتبر أحد الأسس الأساسية التي يجب على الباحثين الالتزام بها بدقة. فلا يمكن تطوير الأبحاث العلمية ومناهج البحث العلمي في حال تجاهل الجانب الأخلاقي لهذه الأبحاث ومناهجها البحثية. تجاهل الباحث لأخلاقيات البحث العلمي يمكن أن يلغي الصفة العلمية والقيمية من بحثه العلمي. لذا، من الضروري ألا يتعرض الباحث لخصوصيات أو كرمات الآخرين من الباحثين، أو لمناهج سيرتهم العلمية والعملية. إذ يتناقض تشخيص العمل البحثي بصفة موضوعية مع الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي..

وجاءت أهمية النشر العلمي فهو يعتبر الوسيلة الأساسية في نقل الأفكار والخبرات عبر الحضارات منذ القدم، حيث يُعتبر وسيلة لنشر أهم ما توصل إليه الباحثون عبر المطبوعات ووسائل الإعلام والصحافة. مع زيادة عدد الاكتشافات والدراسات العلمية، أصبح النشر العملي ضروريًا للحصول على مكانة مرموقة بين الباحثين في التخصص. ولتلبية هذا الطلب، ظهرت العديد من وسائل النشر العلمي، مثل المجلات العلمية ودور النشر، التي سهلت عملية النشر العلمي للباحثين. ومع زيادة عدد هذه المجلات ودور النشر، شهدت موثوقيتها تراجعًا في بعض الأحيان.

أعلى النموذج مما يُؤكد على ضرورة تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين في المؤسسات العلمية. فهذا التركيز على الجوانب الأخلاقية يسهم في تحقيق العديد من مواصفات البحث العلمي المهمة، مثل: الصدق والموضوعية والدقة والأمانة والعدالة والمسؤولية والمهنية، وغيرها. تعزيز هذه القيم الأخلاقية يسهم في بناء ثقافة بحثية صحيحة ومستدامة، ويعزز الثقة في نتائج البحوث وفي المجتمع العلمي بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يُعزز الاحترام والتقدير بين الباحثين ويعزز التعاون والتبادل العلمي البناء، مما يسهم في تقدم المعرفة والعلوم بشكل مستدام وإيجابي..

الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي:

تولي العديد من الدول اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي؛ وذلك إدراكاً منها بأن تقدمها مرتبط ارتباطاً كبيراً بتقدمها في مجالات البحث العلمي المختلفة، وأصبح تقدمها يقاس بحجم إنتاجها العلمي والتكنولوجي وعدد ابتكاراتها وعلمائها وباحثيها؛ وبمستوى اهتمامها بتنمية قدرات الباحثين والمبدعين، لذا أصبحت تراهن عليه لتحقيق التنمية المستدامة في جميع الميادين.

ويعد النشر العلمي هو النتائج النهائي للأبحاث العلمية، والطريق الرئيس لنشر العلم والمعرفة، والمصدر الأساسي في الحضارات الإنسانية، كما يعد اللبنة الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم في جميع مراحله (عماد، ٢٠١٩، ص٢٦).

وفي دراسة عن التحديات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في أقسام الإدارة التربوية بالجامعات السعودية في نشر البحوث في المجلات العلمية المحّكمة أجرتها فاطمة البشر (٢٠٢٠) توصلت الدراسة إلى أن التحديات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في نشر الأبحاث العلمية المحكمة جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي (٢,٣٢ من ٣)، ومما أوصت به الدراسة إيجاد معايير واضحة ومحددة للنشر، وأن تُطبّق على الجميع دون تمييز، وكذلك قيام الجامعات بدعم وتشجيع أعضاء هيئة التدريس؛ والتأكيد عليهم بالحفاظ على الملكية الفكرية لإنتاجهم العلمي ، كما هدفت دراسة البازعي (٢٠١٨) إلى إعداد صيغة مقترحة لأخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة القصيم، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتمثلت العينة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من مختلف الكليات النظرية والتطبيقية، وأظهرت النتائج تقديراً عالياً لأهمية أخلاقيات البحث العلمي من جانب أعضاء هيئة التدريس، وأوصت الدراسة بأهمية تزويد الباحثين في مرحلة الدراسات العليا بهذه الأخلاقيات من خلال مقرر دراسي، ومتابعة مدى التزامهم بها على مدار مسيرتهم البحثية.

وقد أشار الدهشان (٢٠٢٠) إلى أن أهداف الباحثين من النشر العلمي تتمثل في:

- مشاركة النتائج والمعلومات التي تم التوصل إليها مع زملائهم الباحثين؛ مما يسهم في استمرار ازدهار العلوم وتطور المعرفة.
- التقدم على الترقيات العلمية في المجال الوظيفي الأكاديمي؛ إذ يسهم النشر العلمي في حصول الباحث على مكانة أكاديمية أعلى في الجامعة والمجتمع.
- الحصول على ترقية وظيفية جديدة أو فرصة دراسية.
- السماح بالتدريس في برامج الدراسات العليا، أو في بعض التخصصات أو الجامعات العريقة والمرموقة.
- الحصول على الجوائز والتكريم على المستوى العلمي، وهذا يتطلب الحصول على براءات اختراع أو نشر عدد من البحوث العلمية في مجلات علمية محكّمة وعالمية.

يؤكد الباحثون أن من أهداف النشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات الاطلاع على مستجدات وتطورات مجالهم التخصصي والبحثي. كما يهدفون إلى استمرار النمو العلمي والمهني لديهم، وتعزيز التواصل العلمي بين أعضاء هيئة التدريس، وتحقيق مكانة أكاديمية بين المتخصصين في المجال. تحقيق هذه الأهداف يتطلب الالتزام بمعايير الجودة والدقة في البحث والنشر، والبحث عن الفرص للمشاركة في المؤتمرات وورش العمل العلمية، وتبادل الأفكار والخبرات مع الزملاء في المجال. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر التحديث المستمر للمعرفة واستخدام أحدث الأساليب والتقنيات في البحث، وتوجيه الجهود نحو المساهمة في تقدم المجتمع العلمي والمجتمع بشكل عام..

وأوضحت دراسة Onyedikachi & Kenneth (٢٠٢١) التي هدفت إلى قياس مستوى وعي طلاب جامعة بنين Benin بأخلاقيات البحث العلمي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى وعي الطلاب كان ضعيفاً، كما أشارت إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين المؤهل الأكاديمي للطلاب والمعرفة بالممارسات الأخلاقية، وعلاقة مباشرة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة البحثية للطلاب ومعرفتهم الأخلاقية، مما يعني أنه عندما يلتحق الطلاب بأنشطة بحثية لسنوات كثيرة فإنهم يكتسبون مزيداً من المعرفة بأخلاقيات البحث العلمي، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الجوانب الأخلاقية في البحوث العلمية التي من شأنها تعزيز السلوك الأخلاقي السليم بين الطلاب ، كما كشفت دراسة الأحمد (٢٠٢٠) درجة التزام طلبة الدراسات العليا بكليات العلوم التربوية بالجامعات الأردنية بأخلاقيات البحث العلمي، وذلك من خلال التعرف على وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات، فقد طُبقت الدراسة على (١٤٠) عضواً يمثلون عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن درجة التزام طلبة الدراسات العليا في كليات العلوم التربوية بأخلاقيات البحث العلمي مرتفعة، وأوصت الدراسة بضرورة إدراج مقرر خاص عن أخلاقيات البحث العلمي ضمن برامج الدراسات العليا للمساهمة في تطوير مهاراتهم الأخلاقية.

وتتفق معظم المؤسسات العلمية الدولية على شروط عامة لأوعية النشر العلمي التي يتم نشر البحوث العلمية فيها، ومن هذه الشروط:

- أن تصدر المجلة عن جهة علمية معترف بها، مثل جامعة، أو معهد أو مركز بحثي أو جمعية علمية، أو دار نشر معروفة بسمعتها العلمية.
- أن يكون هناك هيئة تحرير تشرف على المجلة، تتكون من أكاديميين متخصصين ذوي خبرة متميزة وسمعة علمية في مجال البحث العلمي.
- أن تتوافر للمجلة هيئة استشارية علمية مستقلة.
- أن تتضمن سياسة التحرير في المجلة آلية كتابة البحوث، وأساليب تقديمها، وآلية مراجعتها، وطرق تحكيمها، وخطوات قبول البحوث العلمية للنشر.
- أن يكون مجال التخصص للمجلة متطابقًا مع تخصص الباحث المقدم للنشر.
- أن يكون للمجلة ترقيم دولي ومعامل تأثير.
- أن تصدر المجلة أعدادًا منتظمة، وأن تكون مفهرسة، وأن تظهر ملخصات أبحاثها في الأدلة العالمية المعترف بها.
- أن يكون للمجلة موقع إلكتروني يحتوي على معلومات حول المجلة والهيئة العلمية وقواعد النشر.
- أن تتبنى المجلة سياسة واضحة ومكتوبة بخصوص الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي.
- (الشاهر، ٢٠٢١)

الملكية الفكرية:

أصبحت الملكية الفكرية هيكل قانوني مهم في اقتصاد اليوم، الذي يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا والمعرفة. تُعتبر سياسات الملكية الفكرية لها دور جوهري في إدارة البحث والتطوير، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. حيث تشكل حقوق الملكية الفكرية جزءًا من نظام معقد من المعاهدات الثنائية الأطراف والإقليمية والمتعددة الأطراف التي لا تزال تتطور منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم..

- ويشير تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا - ESCWA) (٢٠١٩) وعنوانه: الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في المنطقة العربية؛ إلى أن حقوق الملكية الفكرية أصبحت موجودة ومعترف بها في الوطن العربي، إلا أن الدول العربية التي وضعت استراتيجية وطنية للملكية الفكرية، تتضمن حمايتها وإدارتها بشكل فعال، لا تزال قليلة مقارنة بالدول الأوروبية والأمريكية. هذا يشير إلى الحاجة الملحة لتنمية وتحسين حقوق الملكية الفكرية في المنطقة العربية. ويشير التقرير إلى أن حقوق الملكية الفكرية بدأت تبرز بشكلها الحديث في المنطقة العربية منذ بداية القرن التاسع عشر، وأن عدداً قليلاً من الدول العربية وضعت استراتيجية وطنية للملكية الفكرية ، وفي ذلك أجرت دعاء نافع (٢٠٢١) دراسة هدفت إلى تقديم معايير قياسية لأهمية الملكية الفكرية وحمايتها داخل معايير الجودة بالتعليم الفني في مصر؛ من خلال دراسة أثر وضع الملكية الفكرية، وماهية المعيار والمؤشر، وأهميته بالنسبة للتقييم في معايير جودة التعليم الفني، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية، الذي اعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي للوقوف على وضع معايير الجودة في التعليم الفني في مصر وبناء التصور المستقبلي لما قد يحدث نتيجة الوعي بأهمية الملكية الفكرية والعالقة بين الاقتصاد والموارد البشرية والدفع بها ضمن معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم. وتوصلت الدراسة إلى أن حقوق الملكية الفكرية تعتبر عنصراً أساسياً في اعتماد المكانة المادية والمعنوية للدول والشركات والأفراد، وقد أوصت الدراسة بأن تقوم الهيئة بتنظيم مجالات الملكية الفكرية على ضوء التطوير المقام ضمن معايير الجودة، والتركيز على تخريج قوى بشرية قادرة على التفاعل مع متغيرات الحياة المعاصرة، والتوعية بأهمية الملكية الفكرية؛ وحماية حقوقها، وتوفير المعلومات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

وأشارت دراسة عويس (٢٠٢١) التي هدفت إلى التعرف على حقوق الملكية الفكرية: مفهومها وأهميتها وأنواعها وأبرز القوانين المنظمة لها، وعلى مفهوم البحث العلمي: أنواعه ومعوقاته، وعلى قانون حماية الملكية الفكرية المصري. وتوصلت الدراسة إلى عددٍ من النتائج، منها: ضرورة إدخال عددٍ من التعديلات على قانون حق الملكية الفكرية لسنة ٢٠٠٢م، وأهمية وجود تشريعات أو قانون لحق المؤلف؛ وذلك من أجل تشجيع وتطوير البحث العلمي وتحفيز الباحثين نحو الإبداع والابتكار، والتوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، مع ضرورة وجود مؤسسة أو جهة لفض المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. كما أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات متكاملة لحقوق الملكية الفكرية تستشرف المستقبل وتتعامل مع التطور العلمي والتقني، وإيجاد الطرق الكفيلة بتطوير مؤسسات حقوق الملكية الفكرية لمواكبة ثورة المعلومات والتطور الهائل في مجال استخدام التقنية الإلكترونية في العالم.

وقد حددت رؤية المملكة ٢٠٣٠ أهدافاً وغايات لتحويل اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد معتمد على النفط فقط إلى اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة. وتشير الرؤية إلى أن نمو التجارة الدولية متجذر في تشريعات متعددة تتعلق بالملكية الفكرية، وكذلك في تقديم المساعدات للجهات المعنية لتحسين بيئة العمل؛ وجذب انتباه كبار المستثمرين العالميين. كما تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز الثقافة والترفيه والتمتع بأسلوب حياة صحي، بالإضافة إلى تطوير المدن السعودية، وذلك في مسار حماية حقوق الملكية الفكرية التي تسهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي والثقافي وفي ازدهار الاقتصاد.

وترجع بداية الاهتمام بالملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٩٣٩، حيث تم اعتماد أول قانون للملكية الفكرية بالمملكة في العلامات المميزة. ومنذ ذلك الوقت يعمل صنّاع السياسات في المملكة العربية السعودية على توسيع نطاق نظام الملكية الفكرية ونشره وتعزيزه. وفي عام ١٩٨٢ انضمت المملكة إلى منظمة الملكية الفكرية العالمية (الويبو WIPO)؛ كما قامت بتوقيع عددٍ من

المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو، ومن أبرز تلك المعاهدات:

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية.
- اتفاق لوكارنو الذي وُضع بموجبه التصنيف الدولي للتصاميم الصناعية.
- معاهدة مراكش لتسهيل الوصول إلى المصنفات المنشورة من أجل وصول الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى إلى المطبوعات والاستفادة منها.
- اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.
- معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع.
- معاهدة قانون البراءات.
- اتفاق فيينا الذي وُضع بموجبه تصنيف دولي للعناصر التصورية للعلامات.

وعرّفت منظمة الوايبو الـ WIPO حق المؤلف بأنه: مصطلح قانوني يُعبّر عن حقوق المبدعين الممنوحة لهم فيما يخص مصنفاتهم العلمية. ويشمل حق المؤلف مجموعة مصنفات واسعة، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام والبرامج الحاسوبية والرسوم التقنية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية (موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

وقد نص نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٤١٠هـ في المادة السابعة من الباب الثاني: حقوق المؤلف على:

١. تكون حقوق المؤلف التي يحميها النظام ملكاً للمؤلف أو المؤلفين الذين ابتكروا هذا المصنف.

٢. يكون للمؤلف الحق في القيام بكل أو أي من التصرفات الآتية حسب طبيعة المصنفات موضوع الحق:

أ- نسبة المصنف إلى نفسه ودفع أي اعتداء على حقه فيه، وله الاعتراض على أي تحريف أو تشويه أو أي تعديل أو تغيير لمصنفه، أو أي مساس آخر بالمصنف.

ب - نشر المصنف أو تسجيله أو عرضه أو نقله أو ترجمته.

جـ - إدخال ما يراه من تعديلات أو إجراء أي حذف من مصنفه.

د - سحب مصنفه من التداول.

هـ الاستفادة من مصنفه مادياً بأي طريقة من الطرق المشروعة.

مشكلة البحث:

يواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين في المؤسسات البحثية مشكلات مختلفة، ومن بينها مشكلات تتعلق بالجوانب الأخلاقية للنشر العلمي. يعاني البعض منهم من تردد في نشر أبحاثهم في بعض المجلات العلمية بسبب عدم موثوقيتها أو لأنها تُعتبر مجلات مُضللة وتتسم بالانتحال العلمي. هذا يمكن أن يؤدي إلى عدم قبول الأبحاث التي يقدمونها للنشر، مما يعرقل تحقيق أهدافهم العلمية أو العملية. بعض الباحثين قد يتعرضون أيضًا لسرقة أبحاثهم دون علمهم ونشرها في مواقع أخرى، مما يضعهم في موقف صعب ويؤثر على مسارهم العلمي والمهني.

ويؤكد حسن (٢٠٢١) أن هناك تجاوزت عديدة في أخلاقيات النشر العلمي ترجع إلى نقص الوعي الأخلاقي للباحث العلمي، وهو ما يؤثر سلباً على إجراءات ودقة نتائج البحوث العلمية ويفقدها قيمتها وجودتها العلمية. وتؤكد دراسة (عويس، ٢٠٢١) ضرورة وجود تشريعات وتنظيمات تشجّع وتطوّر البحث العلمي وتدفع الباحثين نحو الإبداع والابتكار، كما أكدت على ضرورة تطوير مؤسسات حقوق الملكية الفكرية لمواكبة ثورة المعلومات والتطور الهائل في استخدام التقنية بأنواعها في العالم. كما أوصى تقرير أعدتها (الإسكوا، ٢٠١٩) ضرورة صياغة سياسات واستراتيجيات للابتكار والملكية الفكرية، وضرورة تدريس الملكية الفكرية في المدارس والجامعات، وتنظيم برامج تدريب متخصصة للباحثين عن الملكية الفكرية وأنظمة براءة الاختراع.

وتقوم هيئة الملكية الفكرية في السعودية بأدوارٍ متعددة في تنظيم مجالات الملكية الفكرية، وحماية حقوق المالكين في شتى المجالات؛ والتوعية بأهمية هذا الاختصاص وصلته ببناء الوطن والأنظمة واللوائح وعقد الاتفاقات الدولية. كما يشير موقع الهيئة السعودية للملكية الفكرية (https://www.saip.gov.sa/ar/ip-paths/) إلى اهتمام الهيئة بالتعاون مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي. وإيماناً من الهيئة بالدور الهام للملكية الفكرية في تمكين هذه الجامعات والمؤسسات فقد أطلقت الهيئة برنامج التحالف الأكاديمي لدعم منظومة الملكية الفكرية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

كما أشار التقرير السنوي لإنفاذ الملكية الفكرية لعام ١٤٤٢ – ١٤٤٣هـ الصادر عن الهيئة السعودية للملكية الفكرية أنه من خلال الحملة التفتيشية الثالثة التي تمت بعددٍ من مناطق المملكة العربية السعودية؛ التي شملت زيارات تفتيشية وتوعوية لحق المؤلف والعلامات التجارية؛ فقد تبين أن حق المؤلف هو الأقل انتهاكاً في معظم المناطق.

استنادًا إلى المقابلات الاستطلاعية التي أجراها الباحثان على عينات عشوائية من أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية في عدد من الجامعات السعودية حول جهود وحقوق المؤلفين والباحثين التي تقدمها الهيئة السعودية للملكية الفكرية، كشفت نتائج هذه المقابلات عن عدم وجود فهم واضح لدى الباحثين حول دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في حماية حقوق المؤلفين والباحثين. وبناءً على ذلك، أصبح لدى الباحثين الاقتناع بأهمية إجراء بحث مستقل لفهم دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

وبناءً عليه؛ فقد تمثلت مشكلة البحث في السؤال الرئيس: ما دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

أسئلة البحث:

١. ما واقع دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

٢. ما تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية عن دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي؟

٣. ما التصور المقترح لتفعيل دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

أهداف البحث:

١. دراسة جهود الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

٢. التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية عن دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي.

٣. بناء تصور مقترح لتفعيل دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

حدود البحث:

١. الحدود الموضوعية: دراسة واقع دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وكذلك دراسة تصورات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية عن دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي.

٢. الحدود الزمانية: طُبق البحث في الفصل الدراسي الثالث للعام الجامعي ١٤٤٤هـ.

٣. الحدود المكانية: اقتصر البحث على أعضاء هيئة التدريس (أستاذ مساعد - أستاذ مشارك – أستاذ) في كليات التربية بالجامعات السعودية.

مصطلحات البحث:

- **الهيئة السعودية للملكية الفكرية**: هيئة تعنى بتنظيم مجالات الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية ودعمها وتنميتها ورعايتها وحمايتها وإنفاذها والارتقاء بها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وترتبط الهيئة تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء.

(/https://www.saip.gov.sa/ip)

- **الملكية الفكرية:** تُعرف الهيئة السعودية الملكية الفكرية بأنها: "مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع الإنساني وتشمل حق المؤلف والحقوق المجاورة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية والأصناف النباتية والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة".

(/https://www.saip.gov.sa/ip)

وتُعرّف الملكية الفكرية إجرائياً بأنها مجموعة الحقوق التي تحمي الفكر والإبداع والمعرفة العلمية التي انتجها أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات السعودية من خلال إنتاجاتهم العلمية المتمثلة في البحوث والأوراق العلمية والكتب المؤلفة والمترجمة والاختراعات وغيرها.

- **النشر العلمي:** يُعرف النشر العلمي بأنه: "وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة". (فرحان، ٢٠١٩، ص. ٢٦)

كما يُعرّفه (بو غازي، بو الناية، ٢٠٢١، ص٩) بأنه: "العملية التي يقوم من خلالها الباحث بنشر بحثه العلمي من أجل إيصال فكرته وإنتاجه العلمي للمستفيدين والمهتمين في مجال البحث العلمي، وذلك من أجل تقديم معلومات مفيدة تساعد المستفيدين على فهم تطور البحث العلمي".

إجراءات البحث:

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي منهجاً للبحث.

مجتمع البحث وعينته:

تحدد مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وتمثلت عينته في أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، وتمّ توجيه الاستبانة لعينة متيسرة بلغ عددهم (٤٠) عضواً من أعضاء هيئة تدريس ممن هم على رأس العمل.

أداة البحث:

تم اختيار الاستبانة أداةً للبحث الحالي؛ وذلك لمناسبتها للإجابة عن أسئلته، وقد اعتمد على الاستبانة الإلكترونية لسهولة وصولها إلى عينة البحث.

صدق وثبات أداة البحث:

صدق أداة البحث:

للتأكد من صدق أداة البحث وصلاحيتها للإجابة عن أسئلة البحث، تم حساب ما يلي:

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الأداة البحثية في صورتها الأولية على المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص في جامعة الملك خالد وجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز وفي جامعات أخرى، بهدف التحقق من صحة وملاءمة محتواها ومدى تلبية أسئلة البحث وتحقيق أهدافه. قام المحكمون بتقييم وتقديم توجيهاتهم ومقترحاتهم بشأن وضوح العبارات وتمثيلها للهدف المنشود، واقتراح عبارات جديدة واستبعاد العبارات غير الملائمة، وتحديد العبارات الغامضة أو المتعددة المعاني. وتم استيفاء توجيهاتهم وتنفيذ مقترحاتهم لتعديل الأداة البحثية وتحسينها، بهدف جعلها قابلة للتطبيق وملائمة لاحتياجات الباحثين والمستخدمين المستقبليين.

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث تم تطبيقها ميدانياً، تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) وذلك لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، كما يوضح ذلك الجداول التالية:

جدول (١) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات محور" تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي "مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٨٥٦	٧	**٠,٩١٠
٢	**٠,٨٣٧	٨	**٠,٨٧٨
٣	**٠,٨٨٦	٩	**٠,٨٨٤
٤	**٠,٨٤٩	١٠	**٠,٨٤٢
٥	**٠,٩٠٠	١١	**٠,٩٢١

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل.

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها الذي تنتمي إليه العبارة " تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي " موجبة ودالة إحصائياً، حيث تتراوح ما بين (٠,٨٤٢) و (٠,٩٢١) وذات قيم متوسطة ومرتفعة، فضلاً عن كونها ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى درجة عالية من الصدق لفقرات المحور.

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات محور" تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية "مع الدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠,٨٦٠	٩	**٠,٨٩٩
٢	**٠,٨٧٥	١٠	**٠,٩٤٨
٣	**٠,٨٨٢	١١	**٠,٨٨٩
٤	**٠,٨٨٣	١٢	**٠,٨٨١
٥	**٠,٨٦٩	١٣	**٠,٨٩٢
٦	**٠,٩١٩	١٤	**٠,٩١٥

** دالة عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل.

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها الذي تنتمي إليه العبارة " تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية " موجبة ودالة إحصائيا، حيث تتراوح ما بين (٠,٨٨١ و ٠,٩٤٨) وذات قيم متوسطة ومرتفعة، إضافة إلى كونها ذات دلالة إحصائية مما يشير إلى درجة عالية من الصدق لفقرات المحور.

ثبات أداة البحث:

تم حساب ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ ((Cronbach's Alpha، ويوضح الجدول رقم (٣) معامل الثبات لمحاور أداة البحث وهي:

جدول (٣) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة البحث

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول: تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي	٥	٠,٩٧٢
المحور الثاني: تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية	٦	٠,٩٨٢
الثبات الكلي الاستبانة	٢٦	٠,٩٨٦

من خلال النتائج الموضحة أعلاه بجدول (٣) يتضح أن معامل الثبات لمحاور الدراسة عالي، حيث بلغ (٠,٩٧٢) لمحور (تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي)، في حين بلغ (٠,٩٨٢) لمحور تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية، وبلغت قيمة معامل الثبات العام الاستبانة (٠,٩٨٦)، وهي قيمة ثبات مرتفعة تبين صلاحية أداة البحث للتطبيق الميداني.

عرض النتائج ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول: "ما واقع دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟".

الهيئة السعودية للملكية الفكرية:

إدراكاً لأهمية وضع استراتيجية للملكية الفكرية في تحقيق طموحات الدولة، وبالدور الفعّال الذي تلعبه حقوق الملكية الفكرية في تعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوى الأداء الوطني،

وتنمية الإبداع في مختلف المجالات، قررت حكومة المملكة العربية السعودية إنشاء الهيئة السعودية للملكية الفكرية. تعتبر الهيئة السعودية للملكية الفكرية السلطة الوحيدة المختصة بالملكية الفكرية في المملكة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري.

تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز ثقافة الابتكار في المملكة العربية السعودية، وتعزيز الجهود التي تبذلها الهيئة السعودية للملكية الفكرية وغيرها من الجهات الحكومية لخلق بيئة مناسبة للاستثمار وتوفير اقتصاد وطني أكثر تنوعاً وقدرة على المنافسة. وتهدف أيضاً إلى تعزيز الوعي بالملكية الفكرية بين المواطنين ودعم نمو القطاع التجاري وغير الربحي.

بوجود الهيئة السعودية للملكية الفكرية وجهودها المستمرة، يمكن للمملكة العربية السعودية تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية، وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وتنوعاً.

تعمل الهيئة السعودية للملكية الفكرية على معالجة جميع القضايا المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية، وتنظيمها وتطبيقها، بالإضافة إلى تنمية الابتكار المحلي وتطوير قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة العالمية من خلال دعم استخدام الشركات للملكية الفكرية وذلك بوصفها هيئة مستقلة للملكية الفكرية وذات منظور عالمي، تسعى الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى ترسيخ دورها كمركز إقليمي للملكية الفكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقوم الهيئة بوضع استراتيجية الدولة للملكية الفكرية وتنسيق تنفيذها مع جميع الهيئات ذات الصلة، بالإضافة إلى تقديم ورفع القواعد واللوائح التنظيمية الجديدة لضمان مواكبة التشريع الوطني للتطورات العالمية في المجال التكنولوجي وبفضل جهود الهيئة السعودية للملكية الفكرية، يتم تعزيز البيئة التنافسية والابتكارية في المملكة، مما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة.

مهام واختصاصات الهيئة السعودية للملكية الفكرية وركائزها الاستراتيجية:

من أجل تحقيق الهيئة لأهدافها فقد حددت لها عدداً من المهام والاختصاصات؛ ومنها:

١. تصميم وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية بالمملكة العربية السعودية، وهي الخطة الرئيسية التي تحدد أهداف الهيئة وكيفية تحقيقها في مجال الحقوق الفكرية.

٢. توعية المجتمع بأهمية الملكية الفكرية وضرورة حماية حقوقها، من خلال الحملات التوعوية والندوات والفعاليات التي تقيمها الهيئة.

٣. تقديم الرأي والاستشارة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والتأكيد على مصالح المملكة في هذه الاتفاقيات.

٤. اقتراح الأنظمة واللوائح المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وتطوير الإطار التشريعي لضمان حماية هذه الحقوق.

٥. تعزيز الاستفادة من الملكية الفكرية في بناء اقتصاد متقدم يعتمد على المعرفة، من خلال دعم الابتكار وريادة الأعمال والاستثمار في البحث والتطوير.

٦. إنشاء قواعد للمعلومات في مجال عمل الهيئة، وتبادل المعلومات مع الجهات ذات العلاقة لتحقيق التعاون والتنسيق في مجال الحقوق الفكرية.

٧. تمثيل المملكة في المنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الملكية الفكرية، والعمل على دعم وحماية مصالحها وتطوير التعاون الدولي في هذا الصدد.

٨. توفير المعلومات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية للجمهور، وتسهيل الوصول إليها لتعزيز الوعي والفهم بشأن هذه الحقوق.

٩. متابعة تنفيذ التزامات المملكة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية، وضمان التوافق مع المعايير الدولية في هذا الصدد.

ولتمكين منظومة الملكية الفكرية محلياً وعالمياً؛ حددت الهيئة عدداً من الأهداف الرئيسية التي تسعى الهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى تحقيقها من خلال عدد من الإجراءات والسياسات. ستلعب الهيئة دورًا حاسمًا في تعزيز الوعي بأهمية الملكية الفكرية وضرورة حمايتها، وسوف تسعى لتحسين احترام الملكية الفكرية وتعظيم قيمتها. كما ستعمل الهيئة على تعزيز التأثير الدولي للمملكة العربية السعودية في مجال حقوق الملكية الفكرية، وستقود جهود تطوير المنظومة وتعزيز التميز المؤسسي في هذا المجال. (موقع الهيئة السعودية للملكية الفكرية).

أنواع حقوق الملكية الفكرية:

حددت الهيئة السعودية للملكية الفكرية أنواع حقوق الملكية الفكرية في الحقوق التالية:

١. **براءات الاختراع :**تتيح لصاحب الاختراع حقوقًا حصرية لاستخدام اختراعه لفترة محددة، مقابل الكشف عن تفاصيل الاختراع للجمهور. يجب أن يكون الاختراع جديدًا ومفيدًا وغير مسبوق ويتوافر فيه الخلقية.

٢. **التصميم الصناعي :**يشمل المظهر الجمالي للمنتجات ولا يركز على وظائفها. يتمتع المالك بحق حصري في استخدام التصميم لفترة معينة، مما يمنع الآخرين من تقليده أو استخدامه بدون إذن.

٣. **الدارة المتكاملة :**تعتبر تركيبة دارة إلكترونية مصغرة معقدة تستخدم في الأجهزة الإلكترونية، ويمكن تطبيق حقوق الملكية الفكرية عليها بما يضمن حماية الاختراع والتصميم الصناعي.

٤. **العلامات التجارية :**تمثل علامات تجارية الهوية التجارية للشركات والمنتجات، وتمنح حقوقًا حصرية لاستخدامها ومنع الآخرين من التضليل باستخدام علامات مشابهة.

٥. **الأصناف النباتية :**تشمل أصناف النباتات التي يتم تطويرها وتحسينها بشكل جيني، وتمنح حقوق الملكية الفكرية لمن قام بتطويرها لفترة محددة.

٦. **حق المؤلف :**يمنح المؤلف حقوقًا للاستخدام والاستفادة من عمله الإبداعي، ويحظر على الآخرين استخدام العمل دون إذنه.

هذه الأشكال المختلفة للملكية الفكرية توفر الحماية القانونية للمبتكرين والمبدعين، وتشجع على الابتكار والإبداع في مختلف المجالات.

وقد حدد دليل تسجيل مصنفات حقوق المؤلف (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، ٢٠٢٢) تشير هذه التعاريف المحددة في دليل تسجيل مصنفات حقوق المؤلف التابع للهيئة السعودية للملكية الفكرية إلى أهمية تعريف المؤلف والمصنفات المكتوبة في تسجيل حقوق المؤلف:

١. المؤلف :هو الشخص الذي يقوم بإنشاء المصنف، سواء كان فردًا طبيعيًا (شخصًا حقيقيًا) أو اعتباريًا (شخصًا معنويًا كالشركات أو المؤسسات). يمتلك المؤلف حقوق المصنف ويعتبر صاحب الحق الأول فيه.

٢. المصنفات المكتوبة :تشمل المصنفات التي يُعبّر عنها بالكلمات، بما في ذلك الكتب والكتيبات وأي مواد مكتوبة أخرى. تشمل هذه التصنيفات مختلف أنواع الأعمال الأدبية والعلمية والتقنية التي تُعبر عنها من خلال النصوص والمقالات والأوراق البحثية وغيرها.

هذه التعاريف تساعد على فهم نطاق تطبيق حقوق المؤلف وتحديد الأعمال التي يمكن تسجيلها لحمايتها وفقًا للتشريعات المعمول بها في مجال الملكية الفكرية.

أهم قوانين وأحكام نظام الملكية الفكرية السعودي:

تظهر هذه المعلومات أن نظام الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية يحمي مجموعة متنوعة من المصنفات والأعمال الإبداعية، مما يسهم في تعزيز الابتكار والإبداع في مختلف المجالات. وفيما يلي تفسير للنقاط الرئيسية المذكورة في النظام:

١. المصنفات المشمولة بالحماية :يشمل النظام المصنفات الفريدة والمبتكرة في العلوم والآداب والفنون، بما في ذلك الكتب والمواد المكتوبة والمحاضرات والمؤلفات المسرحية والرسوم والتصوير الفوتوغرافي.

٢. أنواع الحماية :يُحمي النظام حقوق المؤلف أو صاحب المصنف من الاستنساخ والترجمة والاقتباس والاستشهاد بفقرات من المصنف، بالإضافة إلى طلب الإذن بترجمة المصنف أو تحريره أو تعديله.

٣. التأليف المشترك :يُعتبر من شارك في التأليف شركاء بالتساوي في ملكية المصنف، مما يحفز على التعاون والشراكة في عمليات الإبداع.

٤. الفلكلور الوطني :ينص النظام على أن الفلكلور الوطني هو ملك خاص بالدولة، ويمنع استيراد أو توزيع المصنفات الفلكلورية دون إذن من الجهات الحكومية المعنية.

بشكل عام، يُظهر نظام الملكية الفكرية في السعودية التزامًا بحماية حقوق المؤلف والمصنف وتشجيع الإبداع والابتكار في مختلف المجالات، مما يعزز الثقافة الإبداعية ويساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تطلعات الهيئة السعودية للملكية الفكرية:

تبدو مبادرات هيئة الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية مهمة لرفع مستوى الوعي بحقوق الملكية الفكرية وتعزيز الاحترام لها. إليك بعض النقاط حول هذه المبادرات:

١. توعية المواطنين :تهدف المبادرات إلى زيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية الملكية الفكرية وضرورة احترام حقوقها، مما يساهم في تشجيع الثقافة الإبداعية والابتكارية في المجتمع.

٢. تدريب الموظفين :يشمل التدريب موظفي الجهات الحكومية ليصبحوا مراجعين متخصصين في قضايا الملكية الفكرية، مما يساهم في تحسين إدارة وتطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة في مختلف القطاعات الحكومية.

٣. تشكيل لجنة وطنية :تعتزم الهيئة إنشاء لجنة وطنية للملكية الفكرية برئاسة الهيئة لتنسيق جهود تطبيق وإنفاذ القوانين واللوائح المتعلقة بالملكية الفكرية على مستوى المملكة، وهذا يعكس التزام الحكومة بتعزيز حماية الحقوق الفكرية وتطوير البنية التحتية لتنفيذها. (الدباسي، ٢٠٢٠).

ومن خلال ما سبق؛ عن واقع دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية تعتبر تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي جزءًا أساسيًا من مسؤوليات الهيئة السعودية للملكية الفكرية، خاصة فيما يتعلق بتوعية وتثقيف الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية حول الممارسات الأخلاقية المتعلقة بالنشر العلمي. ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال عدة إجراءات، منها:

١. توفير الموارد والدورات التدريبية :يمكن للهيئة تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حول أخلاقيات النشر العلمي، بما في ذلك قواعد النشر وسلوكياته الأخلاقية مثل عدم الغش والسرقة الفكرية وضرورة الاقتباس السليم.

٢. التوعية باللوائح والسياسات :يمكن للهيئة نشر المعلومات حول اللوائح والسياسات المتعلقة بالنشر العلمي وحقوق الملكية الفكرية، وتوضيح العواقب القانونية للانتهاكات.

٣. التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية :يمكن للهيئة التعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتطوير سياسات وبرامج تعليمية مشتركة تعزز الوعي بالجوانب الأخلاقية للنشر العلمي.

٤. التشجيع على الممارسات الأخلاقية :يمكن للهيئة تقديم الدعم والتشجيع للباحثين الذين يلتزمون بالممارسات الأخلاقية في النشر العلمي من خلال تكريمهم وتشجيعهم.

وعلى ذلك يمكن للهيئة السعودية للملكية الفكرية تبني دور محدد وواضح في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والباحثين في المملكة العربية السعودية.

إجابة السؤال الثاني: "ما تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية عن دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم تصميم استبانة تحتوي على محورين أساسيين للعمل عليها ضمن حدود البحث (بعد إجراء المعاملات الإحصائية للخصائص السيكو مترية عليه وتقنينها) كما تظهر في الجدول (٤):

جدول (٤) تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي

المحور	العبارات	متوسط الآراء	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الترتيب
تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي	الأمانة العلمية والاعتراف بالمصادر التي تم الرجوع اليها.	١,٨٦	٠,٦٧٣	٦٢,٠٠	٤
	التزام أعضاء هيئة التدريس بالقيم الأخلاقية والنزاهة في النشر.	٢,٤٣	٠,٧٦٧	٨١,٠٠	٣
	التعاون والاحترام المتبادل وتقدير المشاركين في البحث.	١,٨٣	٠,٦٨٣	٦١,٠٠	٥
	الحقوق الفكرية.	٢,٤٩	٠,٧٩١	٨٣,٠٠	١
	الاعتراف بالتمويل.	٢,٤٤	٠,٧٩٦	٨١,٣٣	٢
متوسط المحور ككل		٢,٢١١	٠,٣٨٠	٧٣,٧٠	

يتضح من الجدول (٤) فيما يخص المحور الأول تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي أنها جاءت على النحو التالي:

١- أن أول هذه البنود (الحقوق الفكرية) حيث أن النتائج التي حصلت عليها في البحث تشير إلى وجود وعي مرتفع لدى أفراد العينة بمفهوم الحقوق الفكرية وأهميتها. يُظهر المتوسط الذي بلغ ٢,٤٩ والذي يشير إلى مستوى متوسط للموافقة على مفهوم الحقوق الفكرية. ويُعزى هذا الارتفاع في الوعي إلى الإجماع الكبير (٨٣,٠٠٪) بين أفراد العينة حول ضرورة حماية واحترام الحقوق الفكرية، بالإضافة إلى الاعتراف بملكية الآخرين، مع انخفاض قيمة الانحراف المعياري إلى ٠,٧٩١، يشير ذلك إلى عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا المفهوم. هذا يعني أن الردود كانت متجانسة بشكل كبير ولم تظهر اختلافات كبيرة في الآراء بين الأفراد، بشكل عام، يُعتبر هذا الوعي المرتفع بمفهوم الحقوق الفكرية إيجابيًا، حيث يعزز الإجماع الكبير بين أفراد العينة حول أهمية حماية واحترام هذه الحقوق التي تساهم في تعزيز الممارسات الأخلاقية والقانونية في مجال النشر العلمي والإبداع.

٢- ثاني هذه البنود (الاعتراف بالتمويل) وأظهرت النتائج التي تم ذكرها تشير إلى وجود إجماع واضح من أفراد عينة البحث بنسبة ٨١,٣٣٪ على ضرورة إشارة إلى جميع المصادر المستخدمة في البحث، والاعتراف بالأعمال والأفكار الأصلية للآخرين. يُظهر المتوسط الذي بلغ ٢,٤٤ أن هذا الإجماع قوي وموجود بشكل واضح، كما أن انخفاض قيمة الانحراف المعياري إلى ٠,٧٩٦ يشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور. يعني هذا أن الردود كانت متجانسة بشكل كبير ولم تظهر اختلافات كبيرة في الآراء بين الأفراد، وبالنظر إلى هذه النتائج، يمكن القول بأن هناك وعي مرتفع بأهمية إشارة إلى المصادر واحترام حقوق الملكية الفكرية بين أعضاء عينة البحث، مما يعكس التزامهم بالممارسات الأخلاقية في النشر العلمي.

٣ - ثالث هذه البنود (يلتزم أعضاء هيئة التدريس بالقيم الأخلاقية والنزاهة في النش) وأظهرت النتائج التي تم ذكرها تشير إلى وجود إجماع واضح من أفراد عينة البحث بنسبة ٨١,٠٠٪ على ضرورة نشر الأبحاث بنزاهة وتجنب النشر المكرر أو الجزئي أو الخادع. يُظهر المتوسط الذي بلغ ٢,٤٣ أن هذا الإجماع قوي وموجود بشكل واضح، كما أظهرت انخفاض قيمة الانحراف المعياري إلى ٠,٧٦٧ يشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور. يعني هذا أن الردود كانت متجانسة بشكل كبير ولم تظهر اختلافات كبيرة في الآراء بين الأفراد، وبالنظر إلى هذه النتائج، يمكن القول بأن هناك وعي مرتفع بأهمية النشر النزيه وتجنب النشر المكرر أو الجزئي أو الخادع بين أعضاء عينة البحث، مما يعكس التزامهم بالممارسات الأخلاقية في النشر العلمي.

٤ - رابع هذه البنود (الأمانة العلمية والاعتراف بالمصادر التي تم الرجوع اليها)

وأظهرت النتائج التي تم ذكرها تشير إلى وجود إجماع واضح من أفراد عينة البحث بنسبة ٦٢,٠٠٪ على أهمية صدق وشفافية البحث العلمي، وضرورة الإبلاغ عن النتائج بدقة وبدون تحريف. كما يشمل الإجماع أيضًا على أهمية الاعتراف بالمصادر والإشارة إليها بشكل كامل، بالإضافة إلى الاعتراف بالأعمال والأفكار الأصلية للآخرين ويُظهر المتوسط الذي بلغ ١,٨٦ أن هذا الإجماع موجود ولكنه أقل قوة مقارنة ببعض النتائج السابقة. ومع ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٦٧٣) تشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور.

٥ - خامس وأخر هذه البنود (التعاون والاحترام المتبادل وتقدير المشاركين في البحث) والنتائج التي تم ذكرها تشير إلى وجود إجماع واضح من أفراد عينة البحث بنسبة ٦١,٠٠٪ على أهمية التعاون بين الباحثين والاحترام المتبادل، وتقدير واحترام الاختلافات الثقافية والأكاديمية. كما يشمل الإجماع أيضًا على أهمية احترام وحفظ حقوق ورفاهية المشاركين في البحث، والحصول على موافقتهم الخطية قبل البدء في البحث، كما أن المتوسط الذي بلغ ١,٨٣ يدل على وجود إجماع ولكن بقوة أقل قليلاً مقارنة ببعض النتائج السابقة. ومع ذلك، فإن قيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٦٧٣) تشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور.

وبصفة عامة نجد أن إجمالي متوسط آراء أفراد عينة البحث حول تصورات أعضاء هيئة التدريس حول سياسات أخلاقيات ونزاهة النشر العلمي تقدر بمتوسط (٢,٢١١)، أي أنه هناك إجماع وموافقة من أعضاء هيئة التدريس بنسبة (٧٣,٧٠٪) عليه.

جدول (٥) تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة فى حماية الملكية الفكرية

المحور	العبارات	متوسط الآراء	الانحراف المعياري	النسبة المئوية%	الترتيب
تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية	الوقاية والتوعية.	٢,٠٧	٠,٦٢	٦٩	٥
	التسجيل والاستشارات.	٢,١٤	٠,٩٥	٧١	٤
	الإجراءات القانونية.	٢,٧٠	٠,٦٥	٩٠	٢
	الدعم المؤسسي.	٢,٥٩	٠,٧٨	٨٦	٣
	الشفافية والمساءلة.	٢,٠٤	٠,٩٤	٦٨	٦
	التعاون الدولي.	٢,٨٣	٠,٥٤	٩٤	١
متوسط المحور ككل		٢,٢١١	٠,٣٨	٧٩,٨	

ويتضح من الجدول (٥) فيما يخص المحور الثاني تصورات أعضاء هيئة التدريس حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية أنها جاءت على النحو التالي:

١. أن أول هذه البنود (التعاون الدولي) وأظهرت النتيجة التي بلغ متوسطها ٢,٨٣ تشير إلى وجود إجماع قوي جدًا من أفراد عينة البحث بنسبة ٩٤,٣٣٪ على أهمية التعاون مع الجهات الأكاديمية والقانونية الدولية في بعض الحالات، للتعامل مع سوء السلوك البحثي وحماية الحقوق الفكرية، وكانت قيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٥٣٩) تشير إلى عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور، مما يعزز مدى الاتفاق والإجماع عليه.

٢ - ثاني هذه البنود (الإجراءات القانونية) وأشارت النتيجة التي بلغ متوسطها ٢,٧٠ إلى وجود إجماع وافق عليه نسبة ٩٠,٠٠٪ من أفراد عينة البحث، والذي يدعم فكرة ضرورة وجود إجراءات قانونية واضحة للتعامل مع حالات سوء السلوك البحثي أو انتهاك الملكية الفكرية، قيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٦٥٤) تدل على عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور، مما يعزز مدى الاتفاق والإجماع عليه.

٣- ثالث هذه البنود (الدعم المؤسسي) فالنتيجة التي بلغ متوسطها ٢,٥٩ تشير إلى وجود إجماع وافق عليه نسبة ٨٦,٣٣٪ من أفراد عينة البحث، والذي يدعم فكرة ضرورة أن تقدم الجامعات والمؤسسات الأكاديمية دعمًا لأعضاء هيئة التدريس في حماية حقوقهم الفكرية والتعامل مع سوء السلوك البحثي، وقيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٧٨٢) تدل على عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور، مما يعزز مدى الاتفاق والإجماع عليه.

٤ - رابع هذه البنود (التسجيل والاستشارات) فالنتيجة التي بلغ متوسطها ٢,١٤ تشير إلى وجود إجماع وافق عليه نسبة ٧١,٣٣٪ من أفراد عينة البحث، والذي يدعم فكرة تقديم الهيئة خدمات التسجيل للبراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق الطبع والنشر، والتصاميم الصناعية، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات للأفراد والمؤسسات حول حماية واستغلال حقوق الملكية الفكرية ، و قيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٩٥٢) تدل على عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور، مما يعزز مدى الاتفاق والإجماع عليه.

٥ - خامس هذه البنود (الوقاية والتوعية) فالنتيجة التي بلغ متوسطها ٢,٠٧ تشير إلى وجود إجماع وافق عليه نسبة ٦٩,٠٠٪ من أفراد عينة البحث، والذي يدعم فكرة تقديم الهيئة العديد من البرامج التوعوية والتدريبية حول حقوق الملكية الفكرية وكيفية حمايتها والتعامل مع الانتهاكات والوقاية منها في الوقاية كخطوة أولى في التعامل مع سوء السلوك البحثي.

وقيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٦٢١) تدل على عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور، مما يعزز مدى الاتفاق والإجماع عليه.

٦ - سادس وأخر هذه البنود (الشفافية والمساءلة) فالنتيجة التي بلغ متوسطها ٢,٠٤ تشير إلى وجود إجماع وافق عليه نسبة ٦٨,٠٠٪ من أفراد عينة البحث، والذي يدعم فكرة وجوب وجود شفافية في الإجراءات والقرارات المتعلقة بسوء السلوك البحثي وحماية الملكية الفكرية. كما يشدد هذا التصور على ضرورة أن يكون الجميع مسؤولين عن تعزيز الأخلاقيات البحثية وحماية الحقوق الفكرية. وقيمة الانحراف المعياري الصغيرة (٠,٩٤١) تدل على عدم وجود تباين كبير في آراء أفراد العينة بشأن هذا التصور، مما يعزز مدى الاتفاق والإجماع عليه.

إجمالاً، يبدو أن هناك إجماعًا وافق عليه نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٧٩,٨٠٪ بشأن التصورات حول آليات التعامل مع سوء السلوك البحثي ودور الهيئة في حماية الملكية الفكرية.

إجابة السؤال الثالث: "ما التصور المقترح لتفعيل دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟"

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان ببناء تصور مقترح لبرنامج عن تعزيز الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي: دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في ضوء نتائج الاستبانة على النحو التالي:

اسم البرنامج: "الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي: دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية".

الهدف العام للبرنامج: تعزيز الوعي بأهمية الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي ودور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في حماية الحقوق الفكرية وتعزيز النزاهة الأكاديمية.

الأهداف التفصيلية للبرنامج:

١. التعرف على المعايير الأخلاقية للنشر العلمي.
٢. فهم أهمية الحقوق الفكرية وكيفية حمايتها.
٣. التعرف على دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في حماية الحقوق الفكرية.
٤. التعرف على العواقب القانونية لانتهاك الحقوق الفكرية.
٥. تعزيز النزاهة الأكاديمية والأخلاقيات في البحث العلمي.

محتوى البرنامج:

١. مقدمة في الأخلاقيات العلمية والنشر العلمي.
٢. مفهوم الحقوق الفكرية وأنواعها.
٣. دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في حماية الحقوق الفكرية.
١. العواقب القانونية لانتهاك الحقوق الفكرية.
٢. النزاهة الأكاديمية والأخلاقيات في البحث العلمي.
٣. استعراض لبعض الحالات الدراسية حول انتهاكات الحقوق الفكرية والأخلاقيات العلمية.

أنشطة البرنامج:

١. ورش عمل تفاعلية حول الأخلاقيات العلمية والحقوق الفكرية.
٢. مناقشات جماعية حول حالات دراسية متعلقة بالأخلاقيات العلمية والحقوق الفكرية.
٣. عقد لقاءات مع خبراء في الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
٤. تطبيقات عملية على كيفية حماية الحقوق الفكرية والتعامل مع الانتهاكات.

جلسات البرنامج:

١. التقديم والتعريف بالبرنامج: تقديم نظرة عامة عن البرنامج، وتوضيح الأهداف والتوقعات.
٢. الجلسة الأولى: أخلاقيات النشر العلمي :تقديم محاضرة تعريفية حول أخلاقيات النشر العلمي، بما في ذلك النزاهة الأكاديمية والاعتراف بالمصادر والنشر الشرعي.
٣. الجلسة الثانية: سوء السلوك البحثي :تنظيم ورشة عمل حول سوء السلوك البحثي، بما في ذلك تعريفه، أمثلة عليه، وكيفية التعامل معه.
٤. الجلسة الثالثة: حماية الملكية الفكرية :تقديم محاضرة حول حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك الفهم الأساسي للحقوق الفكرية ودور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في حمايتها.
٥. الجلسة الرابعة: حالات دراسية ومناقشات :تقديم حالات دراسية حقيقية حول سوء السلوك البحثي وانتهاكات الملكية الفكرية، وتنظيم مناقشات جماعية حول كيفية التعامل مع هذه الحالات.
٦. الجلسة الخامسة: استراتيجيات وأدوات للتعامل مع سوء السلوك البحثي وحماية الملكية الفكرية :تقديم ورشة عمل تفاعلية حول الاستراتيجيات والأدوات التي يمكن استخدامها للتعامل مع سوء السلوك البحثي وحماية الملكية الفكرية.
٧. الجلسة السادسة: التقييم والمراجعة :تقييم ما تعلمه المشاركون خلال البرنامج، ومراجعة النقاط الرئيسية، وتقديم النصائح والموارد للمتابعة.

تقييم البرنامج:

١. تقييم ما قبل البرنامج لقياس مستوى الوعي الأولي للمشاركين.
٢. تقييم ما بعد البرنامج لقياس الفهم والتطبيق العملي للمفاهيم المستفادة.
٣. تقييم مستمر خلال البرنامج لتقييم التقدم والتحسينات اللازمة.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء ما سبق وفي ضوء نتائج البحث يقدم الباحثان التوصيات والمقترحات التالية:

- أن توثق الجامعات السعودية ممثلة في كالات الدراسات العليا والبحث العلمي علاقاتها مع الهيئة السعودية للملكية الفكرية؛ من خلال:

١. توقيع اتفاقيات للتعاون في مجالات حماية الحقوق الفكرية بين الهيئة السعودية للملكية الفكرية والجامعات السعودية ممثلة في وزارة التعليم.
٢. تقديم برامج تعريفية في الجامعات السعودية لأعضاء هيئة التدريس عن الهيئة السعودية للملكية الفكرية.
٣. تكليف (إدارة/ قسم) في كلا الجهتين بمتابعة ما يصل للجهة من الجهة الأخرى ومتابعة الإجراءات التي تمت حِياله.
- أن تسهم الهيئة السعودية للملكية الفكرية في التعريف بالمجلات العلمية ودور النشر الأكثر التزاماً بالجوانب الأخلاقية للنشر العلمي.
- أن تُحفّز (مادياً أز معنوياً) الهيئة السعودية للملكية الفكرية وبالتعاون مع الجامعات أعضاء هيئة التدريس الأكثر نشراً في المجلات العلمية الأكثر التزاماً بالجوانب الأخلاقية للنشر العلمي.
- أن تعتمد الجامعات السعودية تدريس مقرر دراسي يتناول الجوانب الأخلاقية للنشر العلمي والأخلاقيات البحثية في برامج الدراسات العليا.
- أن تولي الجامعات السعودية اهتماماً خاصاً بلجنة أخلاقيات البحث العلمي لتكون عوناً لأعضاء هيئة التدريس والباحثين عند إعداد بحوثهم ونشرها في المجلات العلمية.
- أن يتم إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تربط بين هيئات التحرير في المجلات العلمية المحكمة السعودية للتأكد من عدم تكرار البحوث العلمية المتقدمة للنشر.

قائمة المراجع

أولاً/ المراجع العربية:

الأحمد، شعاع (٢٠٢٠). *درجة التزام طلبة الدراسات العليا بأخلاقيات البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه مؤته.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (٢٠١٩). الملكية الفكرية لتعزيز الابتكار في المنطقة العربية.

البازعي، حصة حمود (٢٠١٨). *أخلاقيات البحث العلمي (صيغة مقترحة) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة القصيم*، المجلة العلمية لكلية التربية - جامعة أسيوط. Vol.34 Issue 10, pp.146-196.2018

البشر، فاطمة بنت عبدالله بن محمد (٢٠٢٠). الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بقسم الإدارة التربوية في لجامعات السعودية في نشر الأبحاث في المجلات العلمية المحكمة، *مجلة كلية التربية* – جامعة المنصورة، *(١١٠)*، ١٠٧-١٢٥

بو غازي، أحمد أمين، بو الناية، جمال الدين (٢٠٢١). *النشر العلمي لدى الأساتذة الجامعيين في ظل جائحة كوفيد – ١٩*، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ ماي ٤٥ قائمة.

الحازمي، محمد (٢٠١٧). دور الجامعة التربوي في تعزيز القيم الخلقية في المجتمع الطلابي، *المجلة العلمية لكلية التربية* - جامعة أسيوط. ٢٢ (٢)، ١٩٦-٢٢١.

حفيظة، خليفة (٢٠٢١). معايير تقييم النشر العملي في المجلات العلمية المحكمة، *مجلة التمكين الاجتماعي*، جامعة عمار ثليجي الأغواط، ٣ (٣)، ٣٢-٤٧.

الزيد، نوره حمود (٢٠٢١). المملكة العربية السعودية وحقوق الملكية الفكرية: دروس من النهج الصيني، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

الدباسي، ياسر (٢٠٢٠). المملكة العربية السعودية تستعد للملكية الفكرية، *مجلة الويبو WIPO*، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2020/03/article_0008.html

الدهشان، جمال علي خليل (٢٠٢٠). الاتجاهات الحديثة في النشر العلمي ومعايير تقييمه، *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، ٣ (١)، ٥٣-١١٣.

الشاهر، شاهر إسماعيل (٢٠٢١). النشر في المجلات العلمية الدولية وأخلاقياته، *المجلة العربية للنشر العلمي*، ٢ (٣٢)، ٥٥٠- ٥٦٤.

عويس، نجلاء فتحي محمد (٢٠٢١). دور حماية الملكية الفكرية في دعم وتطوير البحث العلمي، *المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات*، ٣ (٥)، ٢٥٥-٢٨٢

فرحان، عماد محمد (٢٠١٩، أبريل). *النشر العلمي في العراق: المشكلات والصعوبات والحلول*، ورقة بحثية، المؤتمر الدولي الأول: تقييم جودة النشر العلمي في العالم العربي، ١٠٢٩، برلين – ألمانيا.

مصري، عبد الصبور عبدالقوي على (٢٠١٢). المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد.

نافع، دعاء إبراهيم عبد العزيز (٢٠٢١). معايير تطبيق حقوق الملكية الفكرية وطرق حمايتها بمعايير جودة التعليم الفني قبل الجامعي في مصر، *المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار*، المعهد القومي للملكية الفكرية، (٤)، ١٥٠-١٧٠

الهيئة السعودية للملكية الفكرية، الإدارة التنفيذية لحقوق المؤلف (٢٠٢١). الدليل الإسترشادي لتسجيل مصنفات حقوق المؤلف.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية (١٤٤٢- ١٤٤٣هـ). التقرير السنوي لإنفاذ الملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. https://www.saip.gov.sa/ar/

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

Onyedikachi, I. P., & Kenneth, G. E. (2021). Research Ethics Grasp and Enactment; A case with University of Benin. Sch Bull, 7(3), 60-71.

ثالثاً/ المواقع الإلكترونية:

https://libguides.library.cityu.edu.hk/researchmethods/ethics

https://www.saip.gov.sa/ar/